



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-60
12 فبراير 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة، اللجنة 5

البند 4 من جدول الأعمال

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

مساهمة في أعمال المؤتمر

مساهمة المعهد في خطة عمل فالتينا بالتعاون مع مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات والأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

1 بناء القدرات بشأن الإدارة المتكاملة للبيانات والمعلومات من أجل تنفيذ المعاهدات البيئية المتعددة الأطراف: برنامج نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت

1.1 السياق الدولي

منذ عام 1994، أكد العديد من مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات، ولا سيما المؤتمر العالمي الأول لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 1994)، ومؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994)، والمؤتمر العالمي الثاني لتنمية الاتصالات (فالتينا، 1998)، على دور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات في حماية البيئة والتنمية المستدامة. وقد أوصى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-1998، بجملة أمور منها:

- 1 تنفيذ مشروع تشغيلي عالمي للاتصالات والبيئة يتعلق بتنمية واستعمال تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات لحماية البيئة والتنمية المستدامة.
- 2 تنظيم حلقات دراسية وورش عمل إقليمية وبرامج للتدريب والبحوث لدراسة هذه المسألة بعمق أكبر وزيادة الوعي بين جميع الأطراف المعنية بفائدة تنفيذ مشروعات متعددة الأطراف وثنائية في إطار التعاون الدولي.
- 3 إنشاء إطار للتعاون الدولي يمكن جميع الأطراف المعنية من تنفيذ وتشجيع وتطوير مشروعات لكفالة الاستعمال الأمثل لأفضل تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الملائمة لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإنه يوصى بتدعيم جمع وتبادل المعلومات في جدول أعمال القرن 21 (الفصل 40)، والصكوك القانونية الدولية الأخرى المتعلقة بالبيئة مثل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (المادة 5 - البحث والمراقبة المنتظمة، والمادة 12 - إبلاغ المعلومات

المتصلة بالتنفيذ)، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (المادة 12 - البحث والتدريب، والمادة 17 - تبادل المعلومات، والمادة 18 - التعاون التقني والعلمي)، واتفاقية مكافحة التصحر (المادة 16 - جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها، والمادة 19 - بناء القدرات والتعليم وتوعية الجمهور).

2.1 الأساس المنطقي

تم الاضطلاع بجهود رئيسية في شكل بحوث علمية وتقنية تتعلق بالحماية البيئية من أجل تحسين عمليات صنع القرارات في مجال الإدارة البيئية، علاوة على ملاءمة البرامج والمشاريع في الميدان، وتسخير المعارف التقنية المحلية لهذا الصدد. وتمثل النتائج، المتخذة في شكل المنتجات والمعلومات والبيانات، تراثاً علمياً وتقنياً وثقافياً فريداً من أجل التنمية المستدامة في إفريقيا. بيد أنه يتعين التسليم بأنه كثيراً ما يتبعثر هذا التراث من المعلومات لأن التجزيء المؤسسي لا يصل دائماً إلى مستوى رأس مال نافع من المعلومات لثلاثة أسباب رئيسية:

- 1' يتم نشر نتائج جمع ومعالجة البيانات بين عدد محدود فحسب من المستخدمين المتصلين بوابات للمعلومات؛
- 2' تحول المنتجات المستنبطة بقدر محدود فحسب إلى معلومات يمكن استخدامها بشكل مباشر في عمليات صنع القرارات؛
- 3' كثيراً ما تظل المعلومات متناثرة، ومقصورة الاستعمال ويصعب وصول المستخدمين إليها بسبب نقص الآليات المناسبة لنشر المعلومات.

ويسفر ذلك كله عن نقص واضح في المعلومات وهو ما يتناقض مع وجود تراث من المعلومات داخل المؤسسات أو الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة في إفريقيا في كافة أنحاء العالم. ومن المعترف به أن خسارة "الذاكرة المؤسسية" هذه تعتبر واحدة من المعوقات الكبرى للتنمية المستدامة في إفريقيا.

3.1 مفهوم ونهج نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت

يعتبر "نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت" برنامجاً لبناء القدرات، من أجل استحداث واستخدام تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات لحماية البيئة والتنمية المستدامة، ومساعدة البلدان والأقاليم الفرعية في تنفيذ الصكوك القانونية المتصلة بالبيئة - التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر، والأراضي الرطبة.

وقد استنبط مفهوم هذا النظام من ملاحظة أن نجاح الكثير من المشاريع الرامية إلى إنشاء أنظمة للمعلومات قد تضرر بفعل اقتصارها على جوانب تقنية صرف. ومن ثم فإنه يسعى إلى إيجاد ظروف ملائمة لإنشاء إطار مؤسسي متلاحم وكفء يفضي إلى تضافر المساعي الراهنة أو المعتمزة، واستحداث أدوات تكنولوجية تخصص للنفاد إلى المعلومات المفيدة المتصلة بالتنمية المستدامة وتبادلها ونشرها.

وتستجيب برامج هذا النظام للحاجات التي يعرب عنها عدد كبير من صناعات السياسات المسؤولين عن المسائل البيئية في البلدان النامية. ويجري إدراج المزيد في برامج وطنية من قبيل خطط التنمية الوطنية، وخطط العمل البيئية الوطنية، وبرامج العمل الخاصة بمكافحة التصحر.

وإذ يستفيد النظام من خبرات المشاريع التجريبية ونتائجها الأولية والدروس المكتسبة منها، فإنه يقوم على الجمع ما بين ثلاثة عناصر تؤخذ بالتوازي، هي: **العنصر المؤسسي** من أجل تضافر الأعمال فيما بين أصحاب المصلحة؛ **التقني** لتدعيم القدرات المحلية المعنية؛ **والعلمي** من أجل استحداث تكنولوجيات اتصالات ومعلومات واستخدامها بشكل رشيد في التنمية المستدامة في إفريقيا.

وقد اشترك المعهد ومرصد الصحراء والساحل في وضع منهجية، تستند إلى توافق آراء بشأن أدوار ومهام فرادى المؤسسات الرئيسية (العقد) التي تشكل شبكة نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت على الصعيد الوطني وشبه الإقليمي على حد سواء.

وتتمثل التوقعات الرئيسية من الشبكة في تعزيز تكامل البيانات وقدرات إدارة المعلومات، والاستفادة بدرجة أكبر من المعلومات المتاحة على الإنترنت في دعم الأعمال المتوائمة مع السياسات على شتى المستويات وإعادة ترسيمها، وفي عملية محسنة لتخطيط التنمية على الصعيدين الوطني وشبه الإقليمي معاً في سياق التنمية المستدامة، وقدر أكبر من مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرارات.

4.1 التكامل الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي

يتم تنفيذ البرنامج بواسطة تدعيم القدرات الوطنية وشبه الإقليمية لتمكين من يعينهم الأمر على الشروع مباشرة، مع التدريب والتنمية، في التنفيذ الفعلي لنظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت على الصعيدين الوطني وشبه الإقليمي، ورصده وتقييمه. وسيجري تقييم البرنامج باستمرار، مع تحليل وتوطيد الخبرة المكتسبة في مرحلة استهلال النظام وتنميته، ولا سيما في المجالات المفاهيمية، على أساس ما يلي:

- بناء وتوثيق نماذج لكفالة تكرار المفهوم على مختلف المقاييس، أي الأصعدة الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية؛
 - كفالة التوافق بين مستوى النهج والطرق التي يتعين تطبيقها؛
 - تنقيح مجموعات المستخدمين المستهدفة بغية التوصل إلى حل وسط بين إمكانية النفاذ إلى المعلومات المصممة لتناسب المستخدمين المستهدفين وأوسع نشر ممكن للمعلومات.
- ويعتبر نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت الإقليمي الذي استحدثه مرصد الصحراء والساحل ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمعروف باسم نظام إفريقيا لنشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت، بوابة (www.sisei.net) توفر نفاذاً بالاتصال المباشر إلى المعلومات الإفريقية التي قامت بجمعها، والمتاحة لدى المنظمات شبه الإقليمية والإقليمية في إفريقيا؛ وإلى مصادر المعلومات القائمة المتاحة خارج إفريقيا؛ والبيانات والمعلومات الإقليمية بشأن قضايا التنمية المستدامة ومختلف الصكوك القانونية البيئية الدولية؛ والأنظمة الإقليمية والوطنية لنشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت.
- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدخل الإقليمي يقدم ويوفر أيضاً حلولاً مؤسسية وتقنية من أجل:
- تدعيم قدرات الاتصال في البلدان المستخدمة لاستراتيجيات محلية؛
 - الترويج لاتباع المستخدمين والشركاء في النظام للتكنولوجيات والأنظمة؛
 - تحديد الطلب بشكل واضح على البيانات البيئية التي يكون فيها فائدة للتنمية في إفريقيا والشروع في أنشطة معينة في إطار كل من المواضيع المحددة؛
 - تقييم ما للطلب على المعرفة من تأثير على رأس مال المعلومات؛
 - إنشاء آليات لنقل المعلومات على مستوى المستخدم في الميدان، ولا سيما المجتمعات المحلية (قريصات)، وأقراص متراصة بذاكرة قراءة فقط، والإذاعة الريفية).
- وقد تم وضع خطوط توجيهية منهجية لتنفيذ النظام تشمل شتى المراحل التي ينطوي عليها إنشاء النظام، وتم توفيرها بالجان على الإنترنت (www.sisei.net).

5.1 برنامج نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت للفترة 2002-2005

نظم اجتماعان خلال عام 2001 بشكل مشترك فيما بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومرصد الصحراء والساحل ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عقداً في مقر الاتحاد في جنيف، بغرض تحديد توجه برنامج نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت في السنوات الثلاثة المقبلة.

الغاية العامة

إن الغاية العامة لبرنامج نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت هو تزويد البلدان والمنظمات الإقليمية الإفريقية بأنظمة للتثبت من صحة المعلومات البيئية ذات الصلة ونشرها وتسخيرها بهدف تدعيم النهج التشاركية على مستوى صنع القرارات والمستوى التشغيلي على حد سواء، علاوة على تدعيم الصلات بين حلقات الوصل الوطنية وشبه الإقليمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك من خلال وضع تصميم محكم لأنشطة وطنية وشبه إقليمية مشتركة.

وتستهدف مبادرة بناء القدرات التغلب على قيود ونقاط ضعف معينة متصلة بالقدرة على النفاذ إلى المعلومات المتاحة بينما يجري النهوض على أفضل وجه بالتضافر والتعاون بين شتى المؤسسات التي تولد وتستخدم البيانات والمعلومات البيئية. ويهدف برنامج نظام نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت إلى تسهيل توليد مدخلات لدعم تنفيذ شتى أطر السياسات الوطنية وشبه الإقليمية وتدعيم القدرة على كل من المستويين الوطني وشبه الإقليمي في إفريقيا على تقديم تقارير إلى مؤتمرات الأطراف والوفاء بالتزاماتها بطرق أكثر تلاحماً.

أهداف معينة ونتائج متوقعة

تركز الأهداف التفصيلية، على النحو الذي أعربت عنه المنظمات شبه الإقليمية والمؤسسات الوطنية الشريكة، على ما يلي بالدرجة الأولى:

- تدعيم القدرات الوطنية على إدارة المعلومات البيئية؛
- مساندة وتشجيع المبادرات الجارية بواسطة تسهيل التبادل المباشر للمعلومات والتعاون المتبادل بين البلدان الإفريقية المستفيدة وشرائها؛
- تعزيز قيمة تراث المعلومات القائم، من خلال تشجيع ودعم المبادرات المحلية، وبواسطة تسهيل تبادل الخبرات فيما بين شتى أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين وشبه الإقليميين؛
- إنشاء شبكات تشغيلية للمؤسسات الإفريقية المنتجة للمعلومات، ولحلقات الوصل الوطنية وشبه الإقليمية الخاصة بشتى الصكوك القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة، تستند إلى شبكات مؤسسية مستقرة وبوابات مشتركة.

وتتمثل النتائج المتوقعة من برنامج نشر ورصد المعلومات البيئية على الإنترنت في:

- إطار مؤسسي وظيفي ومتلاحم وكفاء يعمل على تسهيل التضافر ما بين المساعي الراهنة أو المعتزمة؛
- مجموعة من الأدوات التكنولوجية التشغيلية للنفاذ إلى المعلومات المفيدة وتبادلها؛
- شبكة من الهياكل التقنية القادرة على تبادل البيانات العلمية والتقنية وإدماجها في عمليات التخطيط وصنع القرارات؛
- استخدام متزايد لمصادر المعلومات المستندة إلى الإنترنت لدعم العمليات التي يستهدف بها أن تساعد في صنع القرارات من خلال الهندسة البشرية المحسنة لبوابات النفاذ؛
- التكامل بين مختلف أصحاب المصلحة بشكل أفضل في عمليات صنع القرارات القائمة على المشاركة؛
- نفاذ أسهل إلى المعلومات البيئية من أجل الجمهور العام؛
- شبكة اتصالات ومعلومات للأنظمة الوطنية من خلال العقد الإقليمية؛
- تقديم المساعدة لإعداد البلاغات الوطنية، والتقارير والدراسات استناداً إلى المعلومات المعول عليها.

2 مساهمة من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في القمة العالمية لمجتمع المعلومات

1.2 هيئة أقل البلدان نمواً للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

انتهى قرار الاتحاد الدولي للاتصالات 73 (مينيابوليس، 1998) إلى تكليف الأمين العام بإدراج مسألة عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية التابعة للأمم المتحدة وبأن يقدم تقريراً إلى مجلس إدارة الاتحاد، المجلس، عن نتائج المشاورات.

وبين الأمين العام في تقريره عن هذه المشاورات المقدم إلى دورة المجلس في عام 1999 أن استجابة اللجنة كانت إيجابية وأن غالبية المنظمات والوكالات الأخرى أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في التحضير للقمة وعقدتها. وقد تقرر أن تعقد القمة على مرحلتين تحت الرعاية السامية للأمين العام للأمم المتحدة، مع اضطلاع الاتحاد الدولي للاتصالات بالدور القائد في التحضير.

المرحلة 1: جنيف، ديسمبر 2003. ستعالج المرحلة الأولى نطاقاً عريضاً من القضايا المتعلقة بمجتمع المعلومات وتعتمد إعلان مبادئ وخطة عمل يعالجان كامل نطاق القضايا المتصلة بمجتمع المعلومات.

المرحلة 2: تونس، 2005. ستعالج المرحلة الثانية مواضيع إنمائية وتقوم بتقييم التقدم المحقق واعتماد أي خطة عمل أخرى يتم وضعها.

وستوفر القمة للمجتمع الدولي فرصة لمناقشة القضايا الهامة التي يثيرها بروز مجتمع معلومات عالمي النطاق وتطورات المتواصلة.

وستمكن هذه القمة كل بلد من القيام بدور إيجابي في بناء وإنشاء مجتمع معلومات عالمي النطاق ديمقراطي ونزيه يتقيد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ويجاهد للنهوض بالمعايير التي دعا إليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويتفاوت مستوى التوصيل (النفاذ إلى الإنترنت وإلى خدمات الاتصالات) بشكل ملفت للنظر تبعاً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية. وقد خلصت تقارير عديدة إلى أن النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قد خلق فجوة جديدة بين الشمال والجنوب (يرجع في هذا الشأن إلى تقرير التنمية البشرية في العالم، 2001 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وقمة البلدان الصناعية الثمانية في أو كيناوا، وباماكو 2000).

ويقترن هذا التفاوت في النفاذ بعدم تماثل في الوعي بالوظيفة الهامة التي يمكن أن تقوم بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النهوض بالتنمية المستدامة. كما أصبح من الجلي على نحو متزايد أن أقل البلدان نمواً قد همشت وأنها كثيراً ما لا تدرج في عملية صنع القرارات أو في المحافل الرئيسية على الصعيد الدولي، عندما يتعلق الأمر بقضايا البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقها، وبالنفاذ إلى المعلومات أو التنظيم.

وتفضي هذه الأحوال إلى اغتراب هذه البلدان والتشجيع على استبعاد مجتمعاتها من أي مشاركة مجدية في بزوغ ونمو مجتمع المعلومات العالمي النطاق.

ويهدف اقتراح هذا المشروع إلى بناء قدرات أقل البلدان نمواً بشكل فعال فيما يتعلق بما تبذله من جهود للاستعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المقبلة ولكي تكون على علم كاف بتطوراتها. ولذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة هو تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على التعبير عن حاجاتها فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به تكنولوجيات المعلومات في التخفيف من حدة الفقر، ودعم أنظمة الحكم الحسنة، وحماية حقوق الإنسان، علاوة على النهوض بالابتكار والإقدام كجزء من عملية إنجاز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستدامة.

ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع في تزويد أقل البلدان نمواً بأدوات رئيسية بقدر ما يتعلق الأمر بتنمية المعرفة والمهارات التي من شأنها أن تساعدها على تنفيذ استراتيجيات وأنشطة لتقليل الفجوة الرقمية.

ولذلك فإن المشروع سيساعد جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه البلدان، الحكومات والمجتمع المدني وبيوت الأعمال، على أن يقيموا بالكامل القيمة المضافة التي يمكن أن تزودها بما مشاركتهم في القمة. وسيسعى المشروع أيضاً إلى الارتقاء بقدراتهم على التفاوض حول مصالحهم بشكل أكثر ملاءمة خلال سير أعمال القمة وتقديم مقترحات وثيقة الصلة بذلك. وسيسعى هذا المشروع في نهاية الأمر إلى تمكين تلك البلدان من اقتراح برامج متابعة ملائمة وصياغة خطة عمل واستراتيجيات ملائمة، وسيجري إدراج ذلك في توصيات القمة العالمية.

وقد أظهرت الخبرات أن نقص الاستعداد الكافي والخبرة التقنية يمكن أن يقوض قدرة أقل البلدان نمواً على التفاوض بفعالية حول مصالحها وإثارة القضايا الرئيسية في المحافل الدولية من أجل الدفاع بشكل أفضل عن حاجاتها وإيجاد أسباب رزق أفضل لمواطنيها. ولذلك فإن من الأهمية البالغة لإنشاء برنامج يمكن أن يساند الجهود التي يبذلها كل بلد من أقل البلدان نمواً، أن يتم إعداد قائمة حصرية وطنية بالحاجات وتحديد مجالات معينة، مثل تنمية البنية التحتية والموارد البشرية، التي تستطيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تعزز فيها أنظمة الحكم الحسنة والتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام. ومن شأن ذلك أن ينطوي أيضاً على إبراز البلدان للقيود التي ستواجهها في غضون ما تبذله من جهود لتنمية قطاعاتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن نافلة القول أن مجتمع المعلومات على الصعيد العالمي يوفر للبشرية تسهلاً غير مسبوق للنفوذ إلى المعارف في كافة أنحاء العالم. وتستطيع ثقافات الأقلية، عن طريق تعزيز نشر وتدقيق المعلومات، أن تتبادل الآراء مع نظيراتها من ثقافات الأغلبية، ويستطيع الناس النفاذ إلى المعلومات والمعارف التي يمكن لهم استخدامها لتعزيز خضوع قادتهم للمساءلة. كما أن من شأن هذا التدقيق للمعلومات والأفكار أن ييسر الزيادة في تجارة السلع والخدمات. وإجمالاً، فإن هذه الابتكارات ستزود بلدان الجنوب بفرصة للارتقاء بعملية تنمية ورفاه شعوبها.

وسيبني هذا المشروع على منهجية "التدريب- س (X-Train)" التي تستخدمها العديد من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك المعهد، في شتى المشاريع. ويعتمد هذا النهج على مبدئي التشارك والعمليات الصعودية من أسفل إلى أعلى اللذين يتميزان بالإحالة إلى حاجات ومصالح وخبرات أصحاب المصلحة الرئيسيين، والبناء عليها. وييسر هذا النهج، عن طريق تزويده أصحاب المصلحة بالنفوذ إلى صناع السياسات الوثيقة الصلة في الحكومة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى، من التعبير مباشرة عن هذه الحاجات والمصالح والخبرات لتجنب إمكانية سوء الفهم أو سوء التفسير.

وسيكون من الضروري، بغية إنجاز هذا الهدف، تنفيذ نظام "التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة" على الصعيد الوطني لتمكين أقل البلدان نمواً من المشاركة بيجابية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وصياغة الأهداف الوطنية بفعالية وتنفيذ مبادرات لإنجازها. ومن ثم تعتمد هذه العملية على أربع مراحل متعاقبة:

- 1) وضع تصور وطني موجز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 2) النهوض بنفاذ واسع النطاق إلى المعلومات الوطنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 3) تنظيم مائدة مستديرة وطنية عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 4) اعتماد ميثاق تحضيري متعدد أصحاب المصلحة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 5) تقييم الدور الذي يمكن أن تقوم به الاستراتيجيات الإقليمية في إنجاز الأهداف الوطنية.

2.2 القانون والديمقراطية ومجتمع المعلومات

الأهداف

التشجيع على اتباع إطار تنظيمي ديمقراطي وتعددي قادر على النهوض بتنمية مجتمع المعلومات. ويتمثل التركيز الرئيسي لهذا الإطار في:

- تدريب أصحاب المصلحة القائمين بالتنظيم.
- إقامة شبكات من المحامين من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة.

لقد ظل المعهد طوال السنوات الست الأخيرة ينفذ تدريباً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يركز على وجه الخصوص على الجوانب التقنية، وكذلك على الكيفية التي يمكن أن توضع بها تلك التكنولوجيا في خدمة المجتمع. وخلال هذا الوقت، أصبح المعهد على وعي بالزيادة في الطلب على التدريب على الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية للإنترنت، بما في ذلك طلب محدد من البلدان الراغبة في:

- التدبر الاستراتيجي الطويل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتأكد من أنها قادرة على صياغة تشريعات متوائمة مع سياقها الاجتماعي والثقافي.

- كفالة أن تكون العناصر المهنية القانونية، ولا سيما القائمين بالتنظيم، على قدر طيب من التمكن في المسائل التي تثيرها الإنترنت، ووسائل الإعلام المتعددة، والاتصالات. ويشتد إلحاح هذه الحاجات على وجه الخصوص حيثما وكلما تعين تقديم تدريب لموظفي السلطات التنظيمية.
- المشاركة بشكل أكثر نشاطاً في وضع التشريعات الدولية الجديدة، وفوق كل شيء داخل إطار المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، والأونكتاد، والبنك الدولي)، وأن تكون أفضل تمثيلاً داخل الكيانات المتخصصة العاملة في هذا المجال (شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، ومجتمع الإنترنت، وفريق المهام الهندسية لشبكة الإنترنت، إلى آخره).
- ويهدف مشروع "القانون والحيز السبراني" إلى معالجة هذه القضايا. ويركز على بناء القدرات في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة؛ ويشمل الأنشطة التالية:
- أ) إقامة شبكات من الخبرات المحلية لمعالجة التحديات العالمية: استحداث وتنسيق شبكة دولية من المحامين وفعاليات المجتمع المدني. وستكون السمات الأساسية للشبكة من موقع على الويب ونشرة معلومات تصدر مرتين شهرياً ومنتدى للمناقشات يستند إلى الويب، وسيتم ربط أنشطة المشروع الأخرى بهذه السمات بشكل وثيق.
- ب) تدريب أصحاب المصلحة التنظيمية: تم تحديد 8 نماذج تدريب رئيسية (من المخطط أن تلي النماذج المخصصة حاجات مخصصة): تسمية وترقيم الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والمحتوى غير القانوني والضار، وحقوق الملكية، والبراءات والعلامات التجارية، والخصوصية، وتنظيم الاتصالات (ترخيص خدمات الاتصالات، والتوصيل البيئي، وتنظيم الأسعار، وسياسة المنافسة، والنفذ للجميع)، وأنظمة الحكم الإلكترونية/ الديمقراطية الإلكترونية.
- ج) التعليم بالوسائل الإلكترونية والتعليم عن بعد: أقراص متراصة بذاكرة قراءة فقط، مواقع على الويب، قائمة البريد الإلكتروني والكتب الورقية.
- د) ورش عمل سنوية عن الشبكات لإعداد القضايا الدولية.
- هـ) جريدة ربع سنوية عن القانون والحيز السبراني: نشر عرض إلكتروني دولي (بالفرنسية/ الإنكليزية/ الإسبانية) تعالج القضايا القانونية والانتقالية التي يثيرها مجتمع المعلومات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول والبلدان النامية.